

الشريعة ومحظورات تشكيل التمويل الإسلامي

بعد أن حددنا سياق الاقتصاد الإسلامي والتمويل ، ننتقل الآن إلى تفاصيل التمويل الإسلامي. نبدأ بوصف الشريعة والفقهاء الإسلامي ثم نناقش المحظورات الإسلامية التي تشكل صناعة التمويل الإسلامي.

يسلط الضوء على هذا القسم على النحو التالي:

- الشريعة تعتبر إلهية في الإسلام. على الرغم من أنه ليس لديها مجموعة واحدة محددة من الأهداف ، إلا أن أهداف الشريعة تميل إلى أن تكون موجهة نحو الرعاية الاجتماعية.
- إن حظر الربا والغرر المفرط يشكلان أدوات التمويل الإسلامي وهما مفتاح ممارسته.
- ووفقاً لوجهة النظر السائدة ، فإن نطاق المحظورات الإسلامية للربا والغرر المفرط يشمل إقراض المال في الفائدة وتداول المخاطر دون أي أصول أو مشاريع.

الشريعة

غالباً ما تُترجم الشريعة على أنها "المسار" أو "الطريقة الإسلامية" أو "الشريعة الإسلامية". وبينما تلاحظ أنه "لم يكن هناك نظام قانوني في أي وقت من الأوساً ،" يشير فيلدمان (2008) إلى أن الشريعة يمكن أن تعني أشياء لأشخاص مختلفين ، و "في جوهرها ، [يمثل] فكرة أن جميع البشر ... يخضعون للعدالة بموجب القانون".

وجهة نظر فيلدمان ليست بدون دعم. تقرير من قبل جالوب يلاحظ ذلك.

على الرغم من أن الشريعة غالباً ما تدل على صورة المجتمع التقييدي ، حيث يضطر السكان إلى الالتزام بالقواعد والالتزامات التي

يتجنبونها ، فإن نتائج استطلاع جالوب تظهر أن أغلبية أولئك الذين يفضلون الشريعة كمصدر للقانون تربطهم بالعديد من الإيجابيات.

الصفات. سبعة وسبعون في المئة من المصريين ، و 76 ٪ من الإيرانيين ، و 69 ٪ من الأتراك في هذه المجموعة يربطونها بالعدالة للنساء.

كما أن الأغلبية القوية في إيران (80٪) ومصر (96٪) وتركيا (63٪) تعتقد أيضاً أن الشريعة هي تعزيز نظام عدالة عادل. بالإضافة إلى ذلك

، هناك أغلبية في إيران (77٪) وتركيا (70٪) تربط بين الشريعة وبين الحد من الفساد. (ريغول ومجاهد 2008)

يعتقد المسلمون أن القرآن هو كلام الله وأن تقليد النبي محمد (السنة ، أو الأقوال المأثورة ، والأفعال ، والمواقفات الضمنية للنبي محمد "صلى الله عليه وسلم") هو طريق الله المعتمد. معا ، هم أساس الشريعة.

أهداف الشريعة

(1992) تنص على أن الهدف من الشريعة وفقاً للفيلسوف الإسلامي البارز الغزالي (توفي 1111) هو "تعزيز رفاهية البشرية جمعاء ، التي تكمن في الحفاظ على دينهم (دين) ، إنسانيتهم النفس (النفس) ، وعقلهم (aql) ، وأجياهم (nasl) ، وثروتهم (مال). أياً كان ما يضمن أن حماية هؤلاء الخمسة يخدم المصلحة العامة وهو أمر مرغوب فيه " (ص 19).

لا توجد قائمة واحدة وشاملة ومتفق عليها بشكل مشترك لأهداف الشريعة. يقول كمال (2008) أنه على عكس الفقه الإسلامي ، فإن أهداف الشريعة "غير مثقلة بالأسلوب الفني والتقرير الحرفي للنص" (ص 24). على سبيل المثال ، أضاف الباحث الشرعي يوسف القرضاوي كرامة الإنسان ، والحرية ، والرعاية الاجتماعية ، والأخوة كأهداف مهمة للشريعة. وعلى نفس المنوال ، دعا كمال (1999) إلى إضافة التنمية الاقتصادية والعلم والتكنولوجيا إلى قائمة الأهداف.

الفقه التجاري الإسلامي

لا تغطي الشريعة كثيراً من جوانب التمويل الإسلامي ، ولكن في الفقه ، أو التحلي بالاجتهاد (يترجم أيضاً على أنه فهم للشريعة) - على وجه التحديد ، في الفقه التجاري الإسلامي (الفقه المأملي).

في تفسير القرآن الكريم وتقاليد النبي محمد ، يعتمد الفقهاء على أدوات تفكير متعددة سقطت على نطاق واسع تحت مظلة التفكير المستقل (الاجتهاد).

ويشير كمال (2005) إلى أن الفقه (أو الفقه) هو الناتج ، وأن "علم أصول الفقه [أو مبادئ الفقه] يشير حقاً إلى أساليب التفكير مثل القياس (القياس) ، التفضيل الفقهي (استحسان) ، افتراض الاستمرارية (الاستصحاب) وقواعد التفسير والاستنباط (ص 12).

الفقه الإسلامي ينطوي بالضرورة على المسعى الإنساني ، والذي يولد حتماً تفسيرات متنافسة. يلاحظ الباحث الشرعي خالد ظهير ("ما هو إسلامي وما هو غير؟") أن "أي شخص على دراية بالعمل المنجز في الشريعة الإسلامية خلال الأربعة عشر ألف سنة الأخيرة لن يتردد في الاتفاق على أن الاختلافات الفقهية بين علماء المسلمين قاعدة عامة بدلاً من استثناء".

يمكن العثور على توضيح للفروق الفقهية في التمويل الإسلامي في تداول العقود الآجلة. يقول عثمان ("جواز عقود مالية معينة") أن "المعاملات المستقبلية غير مسموح بها كلياً بصرف النظر عن موضوعها" و "لا فرق في ما إذا كانت هذه العقود قد دخلت لغرض المضاربة أو لغرض التحوط" (ص 4). هذا البيان يعكس على الأرجح رأي الأغلبية. على النقيض من ذلك ، يدعي كمال (2007) أن "العقود الآجلة للسلع الأساسية تندرج تحت المبدأ الأساسي للجواز ، بشرط أن نشرك أنفسنا في عملية مستمرة لتعزيز اليقظة

وتطوير ضمانات أكثر دقة ضد الإساءة والمضاربة المفرطة والغار (ص 339). هذا يعتبر وجهة نظر الأقلية. في صناعة التمويل الإسلامي الحديثة ، يشير "الامتثال لأحكام الشريعة" عمومًا إلى تلبية المتطلبات الفنية للفقهاء التجاري الإسلامي على النحو الذي يحدده علماء الشريعة المعنيون الذين يُطلب منهم حكم ديني (فتوى).

منع تشكيل التمويل الإسلامي

تعتبر المحظورات المتعلقة بغاية وهيكل التمويل عنصرين أساسيين في ممارسة التمويل الإسلامي. تتعلق هذه المحظورات بأنشطة محظورة بشكل خاص في القرآن وتقاليد النبي محمد. الأمثلة البارزة في هذا الصدد هي استهلاك الكحول ولحم الخنزير وإقراض المال في الفائدة. تمنع التمويل الإسلامي من تمويل هذه النشاطات. يمتد نطاق هذه المحظورات ليشمل الأنشطة غير المحظورة تحديداً في المصادر الإلهية - على سبيل المثال ، تدخين التبغ ، وهو أمر يضر بالصحة. المحظوران الرئيسيان فيما يتعلق بالبنية (والغرض) من التمويل والتأمين هما الربا والغار. هذه وصفها التالي.

الربا، الجدل حول الربا يكمن في جوهر الاقتصاد والتمويل الإسلامي. الأدب في هذا الموضوع يشير إلى نوعين من الربا. يحظر على كل واحد من القرآن الكريم والتقاليد من النبي محمد ، وينطوي على تأخير الوقت قبل أن يتم إرجاع المال. الآخر محظور بتقليد النبي محمد فقط ، ويبدو أنه لا ينطوي على مثل هذا التأخير.

يشير الجمل (2001) إلى أنه ليس كل أشكال المصلحة الاقتصادية تعتبر ربا ولا يقتصر نطاق الربا على المفاهيم المشتركة للاهتمام. على سبيل المثال ، فإن بيع شيء ما على الائتمان بسعر أعلى من السعر الفوري سيُنظر إليه على أنه فرض فائدة على المصطلحات الاقتصادية ولكن لا ينظر إليه في العموم على أنه ربا محظور بموجب القرآن. إن تبادل اثنين من مجلدات ذات نوعية رديئة مع حجم واحد من نفس النوعية الجيدة على الفور يمكن اعتباره ربا ويحظره تقليد النبي محمد رغم عدم وجود مصلحة.

أحياناً تترجم الربا كـ "ربا" ، لكن في السياق الحديث ، يشير الربا إلى معدل فائدة مفرط. يشير معناها الكلاسيكي إلى أي معدل من الفائدة. يقول رحمن (1964) أن ترجمة الربا "ليست عقيمة فقط ، بل هي أيضاً مصدر تفكير مرتبك حول الموضوع" (ص 1).

من حيث الأثر الاقتصادي للحظر ، فإن العنصر الحاسم هو إقراض الأموال في الفائدة. يبدو أن إقراض الأموال في نطاق حقوق الإنسان ضمن نطاق الحظر القرآني مقبول على نطاق واسع. عادة ما يتم تفسير الحظر على أنه مطلق. لا يهم ما إذا كانت الفائدة بسيطة أو مركبة ، مرتفعة أو منخفضة ، للاستهلاك أو للأعمال ، بين الناس أو المؤسسات ، أو بين الأغنياء أو الفقراء.

تشير الآية القرآنية التي غالباً ما يتم اقتباسها عن حظر الربا إلى أن "احل الله البيع وحرم الربا" (2: 275).

المصادر التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان حول ما إذا كانت الربا تتضمن إقراض المال عند الفائدة هي (1) القرار الشامل الذي اتخذته محكمة الاستئناف الشرعية التابعة للمحكمة العليا الباكستانية في عام 1999 فيما يتعلق بحكم سابق أصدرته محكمة الشريعة الفيدرالية في عام 1991 و (2) القرار المعني بهذا الموضوع الذي صدر في عام 1985 من قبل مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي 13

استمر البعض في الاعتراض على أن حظر الربا يشمل فوائد العصر الحديث المفروضة على القروض النقدية. لكن الكثير منها لا يدحض الحجج المقدمة لصالح الرأي السائد بأن إقراض الأموال في إطار الفائدة يقع ضمن نطاق الربا. على سبيل المثال ، هناك رأي واحد هو أن الربا يشير إلى معدل فائدة مفرط وليس أي سعر فائدة مفروض على القروض النقدية (Saleem 2006). هذه الآراء لا تميل إلى أن تكون مدعومة بالحجج الواردة في المصادر المشار إليها سابقاً في هذا القسم. في بعض الأحيان ، يتم التشكيك في دوافع أولئك الذين يقدمون تفسيرات بديلة للربا وتعزى إلى السياسة بدلاً من الدين. لاحظ هنري (1999) ذلك

يزعم أن المفتي المصري محمد عبده قد أصدر فتوى لهذا الغرض ، كما فعل خليفة ، سيد محمد طنطاوي ، في عام 1988... غير أن عبده كان يعمل تحت حماية محمية بريطانية غير رسمية ، ويبدو أن مبادرة طنطاوي بدت لها دوافع سياسية. (الصفحة 6)

يميل الأدب إلى اعتبار أن الأساس المنطقي لحظر الربا لا يرد بوضوح في القرآن الكريم والتقليد النبوي. في دراسة سابقة حول التمويل الإسلامي ، لاحظ زاهر وحسن (2001) أن الاقتصاد الإسلامي قد قام بترشيح حظر الربا على أساس "العدالة والكفاءة والاستقرار والنمو" (ص 2).

قال العديد من الكتاب أن الظلم ليس هو التفسير الوحيد وراء حظر الربا. على سبيل المثال ، في اقتصاد اليوم ، لا يستغل المرء حكومة أو شركة كبيرة عن طريق شراء سندات.

باستخدام تحليل التمويل السلوكي على المستوى الجزئي ، قام الجمل (2006) بترشيح حظر الربا والغار كدفاع ضد الخصوصيات الإنسانية في صنع القرار المالي - وتحديدًا بما في ذلك الشذوذات الزمنية التي تؤدي إلى عدم الاتساق والتفكير غير المتكافئة للمكاسب الصغيرة والخسائر.

يجادل الديواني (2003) بأن الفائدة المركبة على الدين تتعارض مع قوانين الطبيعة. في حين أنه في العالم المادي ، كل شيء يتدهور - "تعفن الفواكه والمباني تصبح متداعية" (ص 1) - الفائدة المتضاربة تقوم بالعكس من خلال النمو نحو اللانهاية. التخفيض ، على عكس المجمع ، يحتوي على المدى القصير المضمنة ويستلزم التحديات البيئية. شركة

يجادل ديواني بأن تغير المناخ وإزالة الغابات يزدادان سوءًا بسبب النظام النقدي الحالي ، الذي يعتمد على التوسع المستمر في الديون المستحقة على الفوائد لتحقيق النمو الاقتصادي. لدفع الفائدة على القروض المالية (التي يجب دفعها ، بغض النظر عن أرباح الأسهم ، بغض النظر عن نتائج الأعمال) ، يتم دفع الإنسان لاستغلال الطبيعة أكثر وأكثر ، سواء كان الزراعة أو الصيد أو أي شيء آخر.

كما أن القيمة الزمنية للنقود في الاقتصاد الإسلامي والتمويل كانت موضع نقاش كبير. على الرغم من أن البضائع يمكن بيعها بالائتمان بسعر أعلى من السعر الفوري ، يحظر على المرء جني المال من دون أي أصول أو مؤسسات لأنه ينظر إليه على أنه ربا. على عكس السلع ، لا يتم قبول المال كسلعة. هذا التمييز الحرج في مفهوم الربا يخدم كأساس لمعظم الأعمال المصرفية التجارية الإسلامية.

لقد دار نقاش في التمويل الإسلامي حول مؤشر التضخم لقروض نقدية بدون فوائد. على الرغم من أن البعض ، مثل زهير (2007) ، جادلوا لصالح مؤشر التضخم لضمان الإنصاف للمقرض ، فإن الموقف السائد ينظر إلى مؤشر القروض النقدية في مخالفة لحظر الربا. أحد الأسباب التي تم تقديمها هو أن التضخم ليس ظاهرة جديدة وأنه لا توجد سابقة للتأشير في الفقه التجاري الإسلامي. سبب آخر هو أن الاهتمام بالنظام النقدي الحالي هو سبب وليس تأثير للتضخم. يتم تقديم قروض بدون فائدة لمساعدة المقرض ، وليس للتحوط ضد مخاطر التضخم. هناك سبب آخر هو أن المقرض ملزم بإرجاع المبلغ نفسه حتى في حالة الانكماش ، وإذا كان المقرض يريد حماية التضخم ، يمكن تمديد القرض على شكل سلعة (أيوب 2007).

إلى أي مدى يتعذر التأكد من مدى تجنب المصرفية التقليدية بين بعض المسلمين نتيجة للربا أو لأسباب أخرى ، مثل محدودية الوصول إلى النظام المصرفي.

الغريز المفرط ، غرار تُترجم بشكل عام على أنها "عدم اليقين" أو "عدم اليقين المفرط والممكن تجنبه" فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للعقد ، مثل السعر في عقد البيع. تعتبر العقود غير المتداولة ، التي لا تقدم فيها الأطراف المتعاقدة أو تتلقى أصلاً مساوٍ (مثل هدية) ، خارج نطاق الغرر. على عكس الربا فيما يتعلق بالقروض النقدية ، التي يحظرها القرآن الكريم والتقليد النبوي ، يحظر على الغار إلا التقليد النبوي. ويعتقد وردة (2010) أن الحظر المفروض على الغار هو حصري للإسلام.

ويحدد الضرير (1997) 14 نوعاً من الغرار ويوفر أربعة ضرورات

شروط الغرار لإبطال العقد:

- ١- يجب أن يكون كبيراً.
- ٢- يجب أن يكون العقد عقداً مالياً تبادلياً
- ٣- الغرر يجب أن يؤثر على المكونات الرئيسية للعقد.
- ٤- لا تلبى الحاجة العقد الذي يحتوي على الغار الذي لا يمكن الوفاء به غير ذلك .

غالبية الفقهاء الكلاسيكيين ، وفقا لفوغل وهاميس (1998) ، غرار زائف والجهل عن الجوانب المادية للعقد وعدم وجود وجوه البيع. إلا أن الفقيه الشرعي البارز ابن تيمية (توفي عام 1328) ، يربط الغار بمعنى "الخطر" الذي يؤدي إلى شرور ميسر (انظر المناقشة لاحقاً) ، المحظور في القرآن. هذا النهج يقلل من نطاق الغرار ويوفر المزيد من الحرية للأطراف المتعاقدة.

عندما يُفهم الغرار على أنه جهل وعدم يقين حول الجوانب المادية لعقد التبادل ، يصبح الغرار مسألة درجة بدلاً من وجوده أو غيابه. قد تتغير هذه الجوانب مع التحسينات في التكنولوجيا ، والإطار القانوني ، والممارسة المعتادة. من الواضح أن تقييم درجة المخاطر ذاتي. بعض الفقهاء ، على سبيل المثال ، قد يعتبرون أن العقد مسموح به بينما يحظره آخرون بسبب وجهات نظرهم المختلفة حول درجة الغرار.

يفسر الجمل (2001) الغرار بأنه تداول للمخاطر دون أي أصول ، ويجادل بأن حظر تداول المخاطر ، مع السماح بالاستثناءات ، هو أمر اقتصادي فعال. ويتمثل أحد الاستثناءات في أن إلغاء عقد معين من شأنه أن يتسبب في خسارة أكثر شدة للكفاءة (مثل عقد السلام في الفقه التجاري الإسلامي ، الأمر الذي يتطلب الدفع الفوري والتسليم في المستقبل).

هناك أقل وضوح على الأساس المنطقي الكامن وراء هذا الحظر. المبررات المحتملة تشمل حقيقة أن الغرار يترك مجالاً للنزاع ، وتنتج ربحاً غير مبرر ، ويخاطر بعدم القدرة على تسليم السلع الموعودة. قد يكون التبرير المعاصر أكثر من العوامل الخارجية السلبية أو الخسارة غير المبررة الناجمة عن بيع المخاطر ، مثل تلك التي حدثت في الأزمة المالية العالمية للفترة 2007-2008.

الميسر يحظر القرآن الميسر (2: 219). وكما وصفه ابن قتيبة (روزنتال 1975) ، فإن ماير يشبه اليانصيب الخيري ، الذي يتضمن مساهمات من المشاركين وتوجيهات عشوائية ، مع تمرير الفائدة من قبل الفائزين إلى المحتاجين. لاحظ أنه في هذه الحالة ، يحظر على الرغم من المزايا التي يتم تمريرها إلى المحتاجين. ومن المفهوم أيضاً أن الميسر يشمل جميع أنواع القمار. فوغل وهاميس (1998) يترجمان الميسر على أنهما "العب الحظ" و "القمار". وبالتالي يمكن اعتبار الميسر غاراً متطرفاً لأنه يمكن استخدام أي حدث مستقبلي غير مؤكد في لعب القمار.

ترتبط المقامرة عادة بمحاولة تحقيق مكاسب من خلال تداول المخاطر ، مثل لعبة الرهان الصفرية على نتيجة رمي النرد. عادة ، لا ينطوي على أي نشاط اقتصادي منتج ويرتبط بالنتائج قصيرة الأجل التي تقع خارج نطاق سيطرة الأطراف المتعاقدة. من الصعب تحديد المضاربة أكثر من المقامرة ، على الرغم من ذلك قد تشارك خصائص مماثلة .

إذا ما نظرنا إلى أقصى ما في الأمر ، فإن التكهّنات يمكن أن تتحول إلى القمار . مثال على ذلك هو الرهان على تحركات الأسعار في الأسواق المالية في فترات زمنية ضيقة. مقارنة بتأثير القمار ، يمكن أن يكون تأثير المضاربة في الأسواق المالية وعلى المجتمع دراماتيكيًا . على سبيل المثال ، يمكن لتذبذب أسعار السلع الناشئة عن التداول المضاربي أن يولد عوامل خارجية سلبية على نطاق واسع.

المحظورات: مفتاح الممارسة

تعتبر المحظورات ضد الربا والغرر المفرط هي المفتاح لفهم تركيبة المنتجات في التمويل الإسلامي.

معاً ، تساعد المحظورات ضد الربا والغرر في توضيح التشديد على الأصول ، والمشروعات ، وتقاسم المخاطر في التمويل الإسلامي. إذا لم تتمكن من إقراض المال عند الفائدة ، ثم كسب ربح ، عليك أن تتاجر أو تستأجر أصلاً أو تشارك في نشاط تجاري (أي يجب عليك تحمل المخاطر المرتبطة بمالك أصل أو مؤسسة). وبالمثل ، إذا كنت ترغب في تجنب تداول المخاطر ، وبدلاً من ذلك ، إدارة المخاطر من خلال التأمين ، فإن الوضع المفضل هو تقاسم المخاطر المشترك. تشرح هذه النقاط لماذا يرتبط تقاسم المخاطر بقوة مع التمويل الإسلامي.

كما تقف المحظورات في طريق استخدام العديد من الأدوات المالية القائمة على الديون التي تحمل فائدة وتداول المخاطر ، مثل السندات التقليدية والمشتقات. كما تحظر المحظورات تداول الدين ، حتى لو تم إنشاؤه بمبيعات ائتمانية حقيقية ، لأن الدين التجاري (على عكس الأصول الحقيقية للمتاجرة) بقيم غير القيم الاسمية يُنظر إليه عمومًا على أنه الربا المحظور.

هذه المحظورات تجعل البيع القصير مشكلة. ويشير دوسكي وأبوزيد (2007) إلى أن بيع الأسهم قصيرة الأجل يتعارض مع قول يقال عن النبي محمد أن الدول لا تباع ما لا تملكه. ويشيرون إلى أنه بسبب الاقتراض المنظم وإقراض الأوراق المالية ، فإن الغرر المفرط - وهو السبب المفترض الذي يكمن وراء القول النبوي الذي ورد ذكره - والمتعلق بعدم إمكانية التسوية ، يتم تخفيفه ، ولكن الزيادة أو الفائدة المنصوص عليها في إقراض الأوراق المالية تتعارض مع حظر الربا.

على الرغم من أن المحظورات تقلل من حرية التعاقد ، إلا أن التركيز على تقاسم المخاطر يبقي التمويل بسيطاً ومربوطاً بالاقتصاد الحقيقي ، ويسهل إعادة توزيع الثروة ، ويعزز التضامن الاجتماعي. على سبيل المثال ، تمويل الشركات الناشئة التي يمكن أن تولد فرصاً اقتصادية جديدة هي أكثر ملاءمة لأنماط تمويل تقاسم المخاطر (على سبيل المثال ، حقوق الملكية) من الديون. يملك مالكو الأسهم في الأعمال التجارية حافزاً أكثر بكثير من حملة السندات لجعل أعمالهم التجارية تواجه صعوبات. يحمي تقاسم المخاطر من عدم الاستقرار المالي بسبب نقل الخسائر إلى موفري الرأسمال ، مما يؤدي إلى الحد من الحاجة إلى عمليات الإنقاذ. بدون ضغوط لتهدئة سوق الأسهم من خلال تحقيق أقصى ربح ، فإن هياكل تقاسم المخاطر المشتركة للتأمين هي أكثر ملاءمة من

تأمين الملكية التقليدية لتحقيق الاعتبارات الأخلاقية في اتخاذ القرارات المالية وعدم التركيز على النتائج على المدى القصير. إن مثل هذه المشاركة في المخاطرة تجعل من منتجات مشتقات التداول (على سبيل المثال ، مقايضة التخلف عن السداد الائتماني) أمراً صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً ، حيث تراهن الأطراف المتعاقدة على بعضها البعض لتحقيق مكسب غير متوقع من خسارة شخص آخر. وهذا يساعد على تفسير كيفية دمج التمويل الإسلامي في الأخلاقيات الإسلامية ، التي تهتم بالرفاهية الاجتماعية ليس في الغرض فحسب ، بل أيضا هيكل التمويل.

التمويل الإسلامي في الاقتصاد العالمي

يعتمد النظام المالي العالمي بشكل كبير على إقراض المال في الفائدة وتداول المخاطر - سواء كان ذلك في البنوك أو التأمين أو أسواق رأس المال أو حتى السياسة النقدية. إذا تم تفسير حظر الربا والغرر المفرط على أنه يشمل إقراض المال في الفائدة وتداول المخاطر ، فمن الواضح أن التمويل الإسلامي مطلوب للسباحة ضد تيار النظام المالي العالمي ، حيث العديد من الأدوات السائدة - من أدون الخزنة إلى المشتقات المالية - قم بتكوين واحد أو كلاهما.

في هذه الحالة ، بالنسبة للتمويل الإسلامي من أجل البقاء والنمو واتباع المحظورات الإسلامية في الوقت نفسه ، فمن المرجح اتباع نهج تدريجي وتقديم بعض التنازلات باسم الضرورة والمصلحة العامة. ومع ذلك ، إذا كان التمويل الإسلامي يقدم الكثير من التنازلات بينما يسعى لتحقيق الربح الخاص ، فإنه يخاطر بفقدان مضمونه ومصداقيته. هذه المعضلة هي محور قصة التمويل الإسلامي الحديث بينما نستكشف في الأقسام اللاحقة.

التمويل الإسلامي في الممارسة

بعد أن ناقشنا الفكر الاقتصادي الإسلامي والمحظورات التي تشكل التمويل الإسلامي ، سنشرح بعد ذلك كيفية استخدام عقود الترشيح والوعود في التمويل الإسلامي فيما يتعلق بمنع الربا والغرر المفرط.

يسلط الضوء على هذا القسم على النحو التالي:

- يتم تنظيم المعاملات المالية الإسلامية في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال والتأمين من خلال تعيين العقود والوعود (أو التعهدات الملزمة من جانب واحد من الناحية القانونية).
- إن تطبيق هذه العقود والوعود اليوم يختلف جوهرياً عن نظيرتها الكلاسيكية.
- إن أكثر العقود شيوعاً في ممارسة التمويل الإسلامي هو المرابحة (أو بيع الثقة). يشار إليه أيضاً باسم المرابحة المصرفية إلى طالب الشراء.

ترشيح العقود والوعود

إن هيكل المنتجات في التمويل الإسلامي غالباً ما تتم عن طريق تكرار المنتج المالي التقليدي لكنه يجعل الشركة متوافقة مع الشريعة. وسواء كان الحساب المصرفي أو صندوق التحوط ، فقد تم تطوير المنتجات بالفعل في التمويل التقليدي قبل أن يتم تكرارها في التمويل الإسلامي. يرى المؤيدون هذه التركيبة كممارسة في الامتثال لأحكام الشريعة ، لكن النقاد يقولون إنها تحايل على حظر الربا والغرر ولا تضيف قيمة اقتصادية أو اجتماعية. الكثير من هذه المناقشة ، التي تدور حول ترشيح العقود والوعود وتطبيقها ، هي قانونية.

ترشيح العقود، عند المقارنة بين البيع المؤجل والدفع المؤجل (حيث يكون سعر الائتمان أكثر من السعر الفوري)

إلى قرض محتمل بفائدة ، غالباً ما يعتبر الفقهاء عقداً صالحاً باعتباره الفرق الأساسي. يتم التركيز بشكل خاص على العقود المعترف بها في الفقه الإسلامي الكلاسيكي. هذه العقود - من تلقاء نفسها أو بالاشتراك مع العقود والوعود الأخرى (الوعد) - تستخدم في هيكل التمويل الإسلامي.

تشمل العقود التي يشيع استخدامها في التمويل الإسلامي الحديث المرابحة (بيع الثقة) ، والإجارة (الإيجارات) ، والسلم (البيع الآجل مع الدفع الفوري) ، والاستسقاء (التصنيع مع التسليم الآجل والمدفوعات المرنة) ، الوكالة (الوكالة) ، المضاربة (تقاسم الأرباح أو إدارة الاستثمار) ، المشاركة (الشراكة أو الملكية المشتركة) ، قرض حسن (قرض بدون فائدة) ، (عربون) ، و (التبرع).

في المرابحة ، أو بيع الثقة ، بدلا من إقراض المال في الفائدة ، فإن الممول يشتري سلعة ويبيعهها إلى الزبون على أقساط بالتقسيط.

الربح المعلن. هذه النسخة المعاصرة من المرابحة يشار إليها أيضاً باسم "المرابحة المصرفية إلى جهة الشراء". ويساعد الكشف عن الربح والاعتماد على خبرة البائع في تفسير سبب تصنيفها على أنها بيع ثقة بين الأنواع المختلفة من مبيعات الائتمان. يعتبر تطبيق عملية بيع الثقة بمثابة ترتيبات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية في حين يضمن الممول عائد ثابت. من وجهة نظر الفقه التجاري الإسلامي ، يجب أن تكون الأدلة واضحة بأن العنوان القانوني وحيازة الأصل قد تم تمريرها إلى الممول قبل أن يبيعها الممول إلى الزبون.

ولأنه عقد بيع ، يمكن للمرابحة أن تخلق بعض القضايا القانونية بموجب القانون العلماني لبلد ما ؛ أي ، يمكن اعتبار البائع مسؤولاً عن الضمانات ، والعوائد ، والتعويضات ، والمسؤولية البيئية ، وما إلى ذلك.

إذا كان الفرق بين السعر الفوري وأسعار الائتمان ، والذي قد يعتبره الاقتصاد كمنفعة ، مصنفاً كربح لأسباب قانونية ، فقد تنشأ مضاعفات أخرى. ويرجع ذلك إلى أن خصومات الدفع المبكر تخضع عادةً لتقدير البائع بغض النظر عن طول مدة العقد. وهذا يختلف عن القروض النقدية التقليدية ، حيث يمكن تحديد خصومات الدفع المبكر في العقد وتكون ملزمة قانوناً.

وبالتالي يمكن لمزيج من الائتمان والمبيعات الفورية أن يحاكي بفعالية قرصاً نقدياً بفوائد. على سبيل المثال ، يمكن للممول بيع سلعة للعميل عن طريق الائتمان ثم إعادة شرائه فوراً على الفور بسعر أقل. هذه الطريقة المثيرة للجدل ، وهي عملية بيع ائتمانية مع إعادة شراء فورية ، تمارس على نطاق واسع في ماليزيا. وبالمثل ، يمكن للبائع بيع سلعة للعميل عن طريق الائتمان ، الذي يبيعها على الفور إلى طرف ثالث على الفور بسعر أقل. تعرف هذه الممارسة باسم تسهيل (التورق). كلتا الطريقتين تتركان الطرف الممول يحصل على المال الآن ليتم تسديده بمزيد من المال في وقت لاحق ، والأصل لا يلعب إلا دوراً بيولوجياً. من الاختلافات الرئيسية بين الوضعين هو أن المزيد من الأطراف تشارك في تحقيق الدخل منه في البيع بإعادة الشراء الفوري. وغالبا ما ينظر إلى هذه الأساليب المثيرة للجدل على أنها حيل قانونية تهيمن على حظر الربا.

على الرغم من استخدام المصطلحات العربية الكلاسيكية ، فإن الإصدارات الحديثة لعقود الترشيح قد تختلف اختلافاً جوهرياً عن صيغها الكلاسيكية. وقد برر بعض العلماء تعديل عقود الترشيح الكلاسيكية لأن "المصارف الإسلامية تعمل في بيئة مختلفة تماماً بالمقارنة مع ما وضعه الفقهاء التقليديون" و "الاجتهاد الجديد [الحاجة إلى استقلالية] لتعديل الفقه الكلاسيكي [فقه] مذاهب بحيث تصبح ذات صلة في تلبية الاحتياجات المالية المتطورة للمسلمين المعاصرين" (شهر الدين 2010، p. 129).

في هذه المراجعة ، لا نستكشف تفاصيل هذه العقود ، باستثناء عقود البيع الأكثر استخداماً على نطاق واسع ، أي المرابحة. نناقشها بالتفصيل في القسم الخاص بالنموذج مقابل الجوهر. نعتقد أن قراء هذه المراجعة سيكونون مهتمين في المقام الأول بتطوير فهم عام لـ

التمويل الإسلامي. للقرء المهتمين بتفاصيل هذه العقود ، تقدم قائمة القراءات المقترحة التوجيه للمنشورات ذات الصلة.

وعود، تعتبر حالة (الوعد) مثلاً مفيداً على كيفية تعديل الفقه التجاري الإسلامي التقليدي للتمويل الإسلامي

الحديث. الوعد هو أداة مستخدمة على نطاق واسع في الهيكلة المالية في التمويل الإسلامي. إنها ذات طبيعة أحادية وليست مضطرة للوفاء بالمتطلبات الرسمية للعقد كما هو محدد في الفقه التجاري الإسلامي. في الواقع ، فإن أكثر العقود استخداماً في التمويل الإسلامي ، المرابحة ، يستخدم أيضاً وعداً. في حالة المرابحة ، يفترض الممول ملكية الأصل فقط إذا كان لديه تعهد ملزم قانوناً بأن يشتري التمويل ذلك الأصل ، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالملكية.

تاريخياً ، لم تعتبر وجهة نظر الأغلبية في الفقه التجاري الإسلامي أن الوعد ملزمة قانونياً. في عام 1988 ، ومع ذلك ، في سياق المبيعات المؤجلة للمدفوعات من قبل البنوك الإسلامية ، أصدرت أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي قراراً يمهّد الطريق أمام الوعد بأن يكون ملزماً قانونياً - خاضعاً لبعض الشروط (البنك الإسلامي للتنمية 2000). على الرغم من أن قرار الأكاديمية كان في سياق مبيعات الائتمان ، إلا أن التعهدات الملزمة قانوناً وجدت تطبيقات واسعة النطاق في التمويل الإسلامي - من هيكلة الصكوك إلى المشتقات.

تطبيق العقود والوعد

تعتبر المحظورات الإسلامية وترشيح العقود والوعد سمات وثيقة الصلة للتمويل الإسلامي. هنا ، نستخدم بعض الأمثلة لشرح دورهم المتميز في تشكيل التمويل الإسلامي في الأعمال المصرفية التجارية (أكبر قطاع في التمويل الإسلامي) ، ورأس المال ، والتكافل ، والتمويل الأصغر. تهدف هذه الأمثلة أيضاً إلى تعزيز فهم أكثر النقاشات جوهرية في التمويل الإسلامي: الجدل حول الجوهر مقابل الجوهر ، الذي ننتقل إليه في وقت لاحق.

الخدمات المصرفية التجارية، في أيامها المبكرة من المفاهيم ، كان المقصود من العمل

المصرفي الإسلامي العمل كإدارة استثمارية ذات مستويين (المضاربة). كان من المفترض أن يستثمر الأفراد في البنك على أساس المشاركة في الربح ، وكان من المتوقع أن يستثمر البنك بدوره في الشركات على أساس المشاركة في الربح. لكن الممارسة المعاصرة مختلفة للغاية عن هذا المفهوم المبكر.

على الجانب الخاص بالمسؤولية ، تقدم المصارف التجارية الإسلامية أنواع مختلفة من الحسابات. البعض منهم حسابات آمنة ، دون أي احتمال للعودة على الودائع ، التي تستخدم واحدة من عقود الترشيح (الوديعة ، أو الحفظ ؛ قرض حسن ، أو قرض بدون فوائد). ومع ذلك ، قد يقدم البنك العائد على شكل هبة تقديرية (هبة). هناك أيضاً حسابات الاستثمار ، والتي قد تكون مقيدة أو غير مقيدة في نطاقها. غالباً ما تستند حسابات الاستثمار هذه إلى عقد مماثل لإدارة الاستثمار (المضاربة).

قد يرى المنظمون المصرفيون أن البنك الإسلامي لديه التزام قانوني ببناء لضمان رأس مال أصحاب حسابات الاستثمار لأن هذه الحسابات يتم تسويقها كبديل عن الودائع التقليدية. قد يرى المنظمون أيضاً هذا الضمان كالتزام تجاري حصيف ، على غرار كفاية رأس المال ، لأن تمرير الخسائر إلى أصحاب الحسابات يمكن أن يؤدي إلى حدوث هروب على البنك ، مما يؤدي إلى انهياره وخلق تهديد نظامي للقطاع المصرفي. بشكل أساسي ، سواء كان الضمان الرأسمالي يعتبر التزاماً قانونياً أو تجارياً للمصرف الإسلامي ، فإن الحسابات الاستثمارية التي تقدمها المصارف الإسلامية لديها ضمانات رأسمالية في الواقع (كما تفعل الحسابات المصرفية التقليدية) ، حتى لو كانت ، نظرياً ، يُقصد بها أن تكون حسابات تقاسم الأرباح ، حيث يفترض أن يكون رأس المال معرضاً لخطر نتائج الاستثمار.

من ناحية الموجودات ، تستخدم البنوك التجارية الإسلامية عقود الترشيح أو المجموعات لترتيب مختلف ترتيبات التمويل الأخرى. على سبيل المثال ، غالباً ما يتم استخدام مزيج من الشراكة والإيجارات المتناقصة للتمويل المنزلي. يقوم البنك ومشتري المنازل بشراء منزل بشكل مشترك والدخول في ترتيبات عقد الإيجار. يدفع صاحب المنزل الإيجار على الحصة التي يملكها الممول ويشترى تدريجياً حصة الممول. وبحلول نهاية المدة ، يمتلك صاحب المنزل المنزل بالكامل. من حيث المبدأ ، هذا الترتيب ، المعروف أيضاً باسم الإيجار للشراء ، خال تماماً من إقراض المال على الفائدة.

لاحظ هنا التغيير الذي يمكن إحداثه في الحالة الاقتصادية للترتيب من خلال تغيير بعض الميزات. إذا تم إصلاح السعر الذي كان المشتري يشتري وحدة من المنزل من الممول مقدماً و "إيجار" يستند على سعر الفائدة القياسي، وليس ممارسة شائعة في التمويل الإسلامي صناعة ثم الجوهر الاقتصادي للشاري "تمويل المنزل المتوافقة مع البنك يشبه التمويل المنزلي التقليدي. من المرجح أن ينظر النقاد إلى مثل هذا التمويل العقاري على أنه قانوني في الشكل القانوني بسبب اعتماده على عقود الترشيح ، ولكن ليس في المضمون الاقتصادي. وفقاً لمثل هؤلاء النقاد ، بدلاً من تحديد السعر لكل وحدة ، ينبغي أن يستند إلى القيمة السوقية للعقار في وقت الشراء. وبالمثل ، ينبغي أن يستند الإيجار إلى سوق الإيجار في وقت السداد وليس مقياساً لمعدل الفائدة.

أسواق المال، في هذا القسم ، نغطي صناديق الأسهم والصكوك.

■ صناديق الأسهم الطويلة فقط. إن غالبية الصناديق الإسلامية هي صناديق أسهم طويلة الأجل تستخدم الفحص الاستثنائي ، وبالتالي تقلل من الاستثمار الكون للشركات التي تعتبر مقبولة.

عموماً ، مثل الصناديق الأخلاقية التقليدية في وقت مبكر ، صناديق الأسهم الإسلامية تتبع الفرز الاستثنائي لتجنب الشركات التي تتعارض أعمالها الأساسية مع الفقه الإسلامي. وتشمل الشركات التي تم تجنبها أولئك الذين يتلقون دخلاً من المشروبات الكحولية ، والقمار ، و "الترفيه للبالغين" ، والخدمات المصرفية التقليدية ، والتأمين. لا تقتصر صناعات "الخطيئة" بالضرورة على الصناعات المذكورة في المصادر الأساسية للإسلام. تم تمديد القائمة ل

تشمل التبغ لأنه ، على نحو قابل للجدل ، ضار بالحياة. وعادة ما يكون الأثر الأكبر لفحص الاستبعاد هو إزالة القطاعات المالية والتأمينية التقليدية ، التي يمكن أن تكون أكبر القطاعات في أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية.

بعد الفحص الأولي المستند إلى العمل الأساسي للشركة ، يتم تطبيق الشاشات الاستبعادية لتجنب الأعمال ذات المستوى العالي غير المقبول من دخل الفائدة غير المسموح به (عادة 5٪). كما يتم تجنب الشركات ذات الديون العالية الفائدة (التي تزيد عادة عن ثلث القيمة السوقية أو الأصول الإجمالية). يعد تحديد عتبة الديون مسألة صعبة ، خاصة في غياب التوجيه الواضح من المصادر الأساسية للإسلام. يقال أن العتبة "الثلث" تتبع من تقليد النبي محمد فيما يتعلق بالميراث. منع التبرع بأكثر من ثلث ثروة الشخص إلى غير مرتبط أو خيري. بالإضافة إلى ذلك ، يتم التبرع بدخل توزيعات الأرباح الذي يعزى إلى الدخل غير المسموح به إلى مؤسسة خيرية ، على الرغم من عدم محاولة تحقيق مكاسب رأسمالية ، والتي تظل موضوعاً للمناقشة.

تختلف منهجيات الفرز للفصل المسموح به من الدخل غير المسموح به بين مقدمي المؤشرات الإسلامية. النهج العام ، ومع ذلك ، هو نفسه. نظراً لأن الشركات لا تنشر معلومات تفصيلية حول الإيرادات من خطوط الإنتاج المنفصلة ، فإن اتباع نسب معينة يمكن أن يصبح عملية معقدة. في بعض الحالات ، قد يتم تضمين شركة مستثناة من قبل مزود آخر من قبل شركة أخرى.

تكون عملية الفرز سلبية بشكل عام ، على الرغم من أن المواءمة الإيجابية يتم نشرها أيضاً في بعض الحالات (على سبيل المثال ، مؤشر الاستدامة الإسلامي). على عكس الاستثمار المسؤول ، لا يُعرف عن الاستثمار الإسلامي أن يستخدم بنشاط المشاركة مع الشركات كاستراتيجية. إن منهجيات الفرز المطبقة في الاستثمارات الإسلامية هي ، في الواقع ، تدابير تحمل ذاتي ، لأنه لا يمكن لشركة واحدة أن تلبي المعايير الإسلامية تماماً. يجب النظر إلى منهج الفحص الإسلامي ، مثل العديد من الجوانب الأخرى للتمويل الإسلامي ، على أنه أعمال قيد التنفيذ. لا تتمتع معظم الشركات بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية كهدف في المقام الأول وتقع ضمن معايير التسامح للتمويل الإسلامي عن طريق الصدفة وليس بالتصميم. إن تطبيق معايير صارمة لعدم وجود ديون بفائدة وبدون دخل غير مسموح به قد يقلل من الكون القابل للاستثمار إلى الحد الذي يصبح فيه الاستثمار في الأسهم المدرجة صعباً للغاية ، إن لم يكن مستحيلًا.

صناديق الأسهم الإسلامية لا تخلو من النقد. نقد شائع هو أنها تفتقر إلى جدول أعمال واضح للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية. ويسهل بعضها هروب رأس المال من البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى أسواق رأس المال الغربية (هنري وويلسون 2004). ومن المعروف أيضاً أنها تستثمر في الشركات ، مثل تلك الموجودة في الطاقة التقليدية ، والتي تعتبر مشكلة في الاستثمار المسؤول بسبب الشواغل البيئية والاجتماعية أو المؤسساتية (ESG). في بعض الأحيان ، يتم الاستثمار في الشركات التي هي

خلاف ذلك من قبل بعض المسلمين نتيجة لمشاركة الشركات في الحروب والصراعات. في نقاش حول الاستثمار المسؤول اجتماعياً ، يلاحظ هوكن (2004) ، "قد يكون المستثمرون المسلمون في حيرة للعثر على هاليبرتون على صندوق داو جونز الإسلامي للمؤشر" (ص 19).

يجادل المنتقدون بأن استخدام المراجعة الشرعية وتأهيلهم للاستثمار من قبل صندوق أسهم إسلامي بدون تغيير جوهري في بنية رأس المال ممكن نظرياً. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي استبدال عقد إيجار تمويلي بمكافئ مطابق لأحكام الشريعة إلى خفض نسبة الدين إلى الشركة دون تخفيض ديونها المحتسبة للفائدة (El-Gamal 2006). وعلى الرغم من هذه الانتقادات ، تُعتبر صناديق الأسهم الإسلامية بشكل عام أشكال التمويل الإسلامي الأكثر صلاحية لأنها أكثر قرباً من مخاطر المكاف risk والمكاف and وأكثر من إقراض المال بفوائد من أنواع أخرى من المنتجات في التمويل الإسلامي ومن المثير للاهتمام ، حتى أواخر عام 2013 ، من حيث الأصول التي تديرها ، يوجد صندوق الأسهم الإسلامي الكبير ، صندوق أمانا للنمو ، في الولايات المتحدة. ووفقاً لمقابلة مع مدير المحافظ الرئيسي ، فإن غالبية المستثمرين فيها هم من غير المسلمين الذين ينجذبون إلى الصندوق ، ويمكن القول إن ذلك يرجع إلى أدائها المالي الجذاب (Barnes 2012).

وفقاً لأحد التقارير ، بلغ عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية التي تعمل على الصعيد العالمي 786 في عام 2013 ، أي ضعف العدد في عام 2007. 14 إجمالي موجودات الصناديق التي تتم إدارتها ، والتي تقدر بأقل من 60 مليار دولار أمريكي ، هي جزء صغير من التقديرات العامة للأصول المالية الإسلامية العالمية . على الرغم من أن معظم الأصول في صناديق أسهم طويلة فقط ، إلا أن صناديق أسواق المال الإسلامية لديها الآن أصول تحت الإدارة أكثر من صناديق الأسهم. يتم تسجيل غالبية واضحة من الأموال في ماليزيا والمملكة العربية السعودية ، ولوكسمبورغ. لا يزال تحقيق المستوى يشكل تحدياً أمام الصناديق الإسلامية: فقط 80 صندوقاً تدير 100 مليون دولار أو أكثر في الأصول.

الصكوك. غالباً ما تُعتبر الشهادات الإسلامية ، أو الصكوك (أي صيغة الجمع 15) ، التي تُترجم أيضاً على شكل سندات إسلامية ، واحدة من أكثر القطاعات الواعدة في التمويل الإسلامي. وهي تحظى باهتمام كبير بسبب نموها السريع ودورها كأداة لإدارة السيولة تشد الحاجة إليها للبنوك الإسلامية. تعرف مؤسسة AAOIFI المعيارية المالية الإسلامية في البحرين بالصكوك بأنها "شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً غير مقسمة في ملكية الأصول الملموسة ، وحق الانتفاع والخدمات ، أو (في ملكية) موجودات مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص". 16

تشير الأدبيات إلى أن الصكوك استخدمت في المجتمعات الإسلامية "في العصور الوسطى ، حيث صدرت أوراق تمثل الالتزامات المالية الناشئة عن التجارة والأنشطة التجارية الأخرى" (مركز دبي المالي العالمي 2009). الصكوك الحديثة تم إضفاء الشرعية عليها من قبل حكم

14 المعلومات الواردة في هذه الفقرة هي من طومسون رويترز وليبر (2013).
15 صوكوك هي صيغة الجمع ، والساك هو المفرد. ومع ذلك ، تستخدم أدبيات التمويل الإسلامي الصكوك دون القلق بالضرورة بشأن استخدام المفرد أو الجمع. من أجل البساطة ، استخدمنا أيضاً الصكوك. 16 انظر www.aaofi.com

أكاديمية الفقه الإسلامي العالمية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1988 ، والتي سمحت بتمثيل أي أصول في مذكرة مكتوبة أو سند. كما نص الحكم على أنه يمكن بيع هذه السندات أو السندات بسعر السوق ، شريطة أن يتكون تكوين مجموعة الأصول التي يمثلها الضمان من أغلبية الأصول الملموسة.

تم إصدار الصكوك من قبل الحكومات (على سبيل المثال ، البحرين) ، والشركات (مثل جنرال إلكتريك) ، وأنواع أخرى من الكيانات (على سبيل المثال ، ولاية ساكسونيا أنهالت الألمانية ، البنك الدولي). تقدر وكالة موديز لخدمات المستثمرين ، في تعليق خاص في 4 سبتمبر 2014 ، أن "إجمالي الحسابات المستحقة ذات السيادة لحوالي 36٪ من 296 مليار دولار من الصكوك المتداولة اعتباراً من يوليو 2014" (ص 1).

ومن المثير للاهتمام أن الإصدار الأول من الصكوك في العالم لم يصدر من مؤسسة مالية إسلامية ، بل من قبل شركة تقليدية ، هي شركة Shell MDS ، على الرغم من أنها صدرت في ماليزيا ، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة. إن الفرق المفاهيمي الرئيسي بين الصكوك والسندات هو أن الصكوك يجب أن تمثل الملكية في الأصول الحقيقية في حين يملك حملة السندات التقليديين الديون. وبالتالي ، من حيث المبدأ ، لا ينبغي أن يشير المرء إلى الصكوك على أنها "سندات إسلامية" ، التي هي متناقضة ، بل "شهادات استثمار إسلامية" (هنري وويلسون 2004).

يمكن تنظيم الصكوك بطرق متنوعة ، حتى عند استخدام نفس عقد الترشيح. على سبيل المثال ، يمكن للمرء تشكيل صكوك من خلال استخدام عقود إدارة الاستثمار التي تتصرف ، من الناحية الاقتصادية ، إلى حد كبير أدوات التمويل الدينية ، أو صندوق الاستثمار الجماعي ، أو شركة حقوق الملكية. يمكن تنظيم الصكوك باستخدام أصل واحد أو مجموعة من الأصول الملموسة. كما تم السماح بهياكل تنطوي على مزيج من الأصول الملموسة والمالية في مجموعة الأصول. في الوقت الحالي ، لا يوجد حد أدنى ثابت للأصول الملموسة في محفظة يمكن تحويلها إلى أوراق مالية من خلال الصكوك ، على الرغم من اختلاف وجهات النظر الكامنة.

الهيكل المشترك للصكوك الأساسية هو عقد إيجار (الإجارة). يقوم المنشئ ببيع أصل إلى سيارة ذات أغراض خاصة (SPV) ، وهي مصدر الصكوك ، ويتلقى التدفق النقدي الأولي. تستأجر شركة SPV الأصل إلى الأصل الذي يدفع الإيجار إلى الشراة. عند انتهاء المدة المتفق عليها ، يقوم المنشئ ، الذي يدعو إلى تعهدات الشراء والبيع الموقعة مسبقاً ، بإعادة شراء الأصل بسعر ثابت. قد يشتمل إيجار الأصل على الأصل ومعدل العائد وأي رسوم متكبدة للحفاظ على الأصل. وبذلك يكون المنشئ بمثابة البائع والمستأجر والملتزم وعامل الخدمة (مركز دبي المالي العالمي 2009). وكما في المثال السابق للتمويل المنزلي ، يمكن استخدام هيكل الصكوك هذا لتكرار السندات التقليدية من خلال العناصر التالية: عدم وجود بيع حقيقي بين المنشئ و SPV ، واستخدام وعد بسعر ثابت يقوم المنشئ بموجبه بشراء الأصل والإيجار مرتبطاً بمعايير أسعار الفائدة. على الرغم من تشابهها الوثيق مع السندات التقليدية ، تعتبر الصكوك متوافقة مع الشريعة

إلى حد كبير لأنهم منظمين كبيع وإيجار وعائداتهم لا يمكن استخدامها لتمويل نشاط محظور.

من النقاط الأساسية في هيكل الصكوك ما إذا كان هناك بيع حقيقي بين المنشئ ومصدر الصكوك. إذا كانت هناك عملية بيع حقيقية ، فإن الأصول مملوكة بالفعل من قبل SPV ، ويتم الحصول على العوائد من الأصول ، ولا يملك أصحاب الصكوك حق الرجوع إلى المنشئ في حالة حدوث عجز في الدفع. وتعرف صكوك البيع الحقيقية هذه باسم الصكوك المدعومة بالأصول ، وتلك التي لا تمتلك البيع الحقيقي كصكوك مبنية على الأصول. إن الصكوك المدعومة بالأصول هي ، في جوهرها ، توريق أصول حقيقية إلى حد كبير ، في حين أن الصكوك القائمة على الأصول أقرب إلى السندات التقليدية. من المفترض أن تستند الصكوك على أصول حقيقية أو مجموعة من الأصول الحقيقية والمالية ، في حين أن الأوراق المالية المدعومة بالأصول قد لا تستخدم إلا الأصول المالية ، مثل القروض والمبالغ المستحقة القبض.

في أواخر عام 2007 ، أصدر محمد تقي عثمانى (2007) ، رئيس مجلس الشريعة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، نقداً قوياً لبعض هياكل السكاكين. شكك في تمسكهم بالشريعة. وانتقد الهياكل لاستخدام مجموعة من الحيل القانونية لتحويل ما كان من المفترض أن يكون تقاسم المخاطر الاستثمارية - مكافأة في السندات التقليدية. الكثير من الجدل اتبع النقد. وكانت التقارير الأخبرية تشير إلى أن 85٪ من الصكوك لا تمتثل للشريعة وفقاً للنقد.

ومن المثير للاهتمام أن هيكل الصكوك المؤجرة كان بمنأى عن النقد ، على الرغم من أنه قد يكون قائماً على الأصول ويحاكي عن قرب السند التقليدي. إن أحد التفسيرات التقنية المحتملة لمعالجة الصكوك المستأجرة كاستثناء هو أن القيمة الصافية التي يقوم فيها المنشئ بإعادة شراء الموجودات من الشركة ذات الغرض الخاص في نهاية المدة تعتبر قيمتها العادلة.

يقول دوسكي ومختار (2010) ، "على الرغم من حقيقة أن الصكوك المدعومة بالأصول تعتبر أقرب إلى روح ومبادئ الصكوك مقارنة بالصكوك المبنية على الأصول ، حتى الآن سوى 11 صكوك مدعومة بالأصول [أو 2 ٪ من المعنيين تم إصدار 560 قضية]" (الصفحة 12). هناك عدة أسباب معروضة لشرح هيمنة الصكوك المستندة إلى الأصول. أحد هذه الأسباب هو أن المستثمرين يطالبون بدخل ثابت بدلاً من افتراض مخاطر الأصول. يطلب المنشئون أيضاً التمويل دون الحاجة إلى التخلي عن الأصل. بالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما يكون الإطار القانوني لعملية التوريق ضعيفاً في الأسواق الناشئة ، وقد يتم إطلاق مجموعة متنوعة من الضرائب في حالة البيع الحقيقي (مثل رسم الدمغة وضريبة المبيعات وضريبة أرباح رأس المال).

من القضايا المهمة المتعلقة بالصكوك عدم اليقين بشأن كيفية تأثير الهياكل القانونية الأساسية في محكمة قانونية مقابل السندات الاجتماعية. على الرغم من أن الصكوك يجب أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، فهي أيضاً ، تماماً مثل السندات ، تحكمها القوانين العلمانية (عادة الإنجليزية) التي يتم إصدارها بموجبها. يتمثل أحد الجوانب الرئيسية في ما إذا كان حاملو الصكوك لديهم حقوق ملكية في الأصل الأساسي أو أنهم افترضوا مخاطر الائتمان للمنشئ. من القضايا ذات الصلة المتعلقة بالإنفاذ هي أن المحاكم المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي قد لا تسمح بالجوء إلى أصول الصكوك.

بموجب حكم من المحاكم الإنجليزية. يمكن أن يصبح هذا القلق المتعلق بإنفاذ القانون حاداً حيث يكون لدى الحكومات المحلية مصلحة في الأصول الأساسية. تحليل دراسات حالة عن حالات التخلف عن السداد ، فإن يوجينبيرجن وزهير (2013) يجادلان بأنه "في معظم الحالات يمكن إرجاع المشاكل إلى بنود وبنى جعلت الصكوك أشبه بالسندات التقليدية" (الملخص). في خضم النمو السريع في التمويل الإسلامي ، لم يتم التعامل مع حالات التخلف عن السداد بشكل كافٍ. لا ينظر إلى جوانب الإفلاس في الفقه الإسلامي الكلاسيكي (iflas) على أنها متسقة مع قوانين الإفلاس الحديثة. يجادل البعض بأن "الاختلاف المركزي مع المقاربات الغربية للإعسار يكمن في غياب ، في الشريعة الإسلامية الكلاسيكية ، لمفهوم شخصية مؤسسية منفصلة" ، ولكن هناك أيضاً اختلافات أخرى بخصوص "الأضرار العقابية والتسلسل الهرمي للمطالبات والمطالبين ، و العديد من الأمور الأخرى" ("إعادة تقييم القطاع المالي الإسلامي" 2011).

التكافل، يمتلك التأمين الإسلامي (التكافل) شكلاً خاصاً لأن التأمين التأميني المعتمد يعتبر غير متسق مع المبادئ الإسلامية للفرار والربا. إن التأمين الخاص ينطوي بشكل أساسي على تداول المخاطر ، وتشمل الاستثمارات من قبل شركات التأمين الملكية سندات دين تقليدية بفائدة. ومن الحجج الأخرى ضد التأمين التقليدي أنه يحتوي على عناصر القمار لأن المؤمن عليه يعتبر دفع أقساط في توقع أن يقوم المؤمن بالدفع عند حدوث حدث معين. ويشير آخرون إلى أن المقامرة هي لعبة محصلتها صفر حيث يجب أن يحدث الحدث المحدد ؛ وعلى أية حال ، فإن التأمين ليس لعبة محصلتها صفر ، وقد لا يحدث الحدث المحدد. كذلك ، يتطلب التأمين فائدة قابلة للتأمين في الموضوع ، ولا يحق لحامل الوثيقة التعويض إلا إذا كان حامل الوثيقة يعاني من خسارة ، ويعتمد مبلغ التعويض على مبلغ الخسارة (فيشر 2013).

في عام 1985 ، أصدرت أكاديمية الفقه الإسلامي الدولي حكماً يؤيد التكافؤ - الكلمة العربية للتضامن - من خلال عقد تبرع مقبول لأن الغار مسموح به في هذا العقد. وبدلاً من بيع المخاطر ، يجب أن يستند التكافل على تقاسم المخاطر. من خلال تجنب الاستثمارات المستندة إلى الربا ، يمكن القول إن ترتيب التكافل يتماشى مع الفقه التجاري الإسلامي.

يواجه برنامج التكافل مجموعته الخاصة من القضايا المؤسسية والقانونية والتنظيمية. على سبيل المثال ، لا تقبل النظم القانونية في العديد من البلدان شكلاً من أشكال الكيان المتبادل أو التعاوني دون رأس مال مشترك. عندما يمكن إنشاء مثل هذا الكيان المتبادل ، قد يجد صعوبة في جمع رأس مال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية.

يتم تأسيس غالبية مزودي التكافل على أنهم شركات هجينة للتأمين المتبادل والتأثيري ، حيث تقوم شركة مملوكة لأرباح المملوكة للربح بتشغيل مجمع التكافل المشترك. يتم توفير غطاء التأمين من قبل المشاركين في التكافل إلى بعضهم البعض من خلال صندوق التكافل للمشاركين ، ويقوم مشغل التكافل بإدارة الاكتتاب والاستثمار نيابة عن المشاركين في التكافل.

قد يختلف علماء الشريعة في آرائهم حول التكافل في أمور مثل:

- هل يجب على حملة أسهم شركة التكافل المشاركة في أي فائض اكتتاب؟
- هل يمكن استخدام نموذج الوقف (الوقف) الخيري في التكافل؟

يوضح الشكل (1) التمييز بين شركة مساهمة ، وشركة تأمين متبادلة ، وتكافل هجين.

على عكس شركة التأمين المتبادل (التي تجمع حقوق المساهمين وحقوق المساهمين لأعضائها) ، في التكافل الهجين ، تناط حقوق المساهمين بحقوق المساهمين في الشركة المشغلة. بصفة عامة ، يتم استخدام عقود الوكالة وعقود إدارة الاستثمار (المضاربة) بين المشاركين والمشغل ، على التوالي ، لإدارة الاكتتابات والاستثمار. يحصل مشغل التكافل على رسوم على مساهمات التأمين ويشارك في جزء من أرباح الاستثمارات. في حالة وجود عجز في الاكتتاب ، عادة ما يطلب مشغل التكافل بموجب القانون تقديم قرض بدون فوائد إلى صندوق التكافل لاسترداده من الفوائض المستقبلية.

من الناحية العملية ، قد لا يختلف التكافل الهجين جوهرياً عن التأمين التعاقدى التقليدي. على سبيل المثال ، في نظام التكافل النقي ، من المتوقع أن تقوم "مجموعة التضامن" بإنشاء التكافل واتخاذ جميع القرارات الحاسمة. في التكافل الهجين ، يقوم مشغل التكافل ، وهو شركة ربحية ، بتأسيس التكافل واتخاذ القرارات. التبرعات المقدمة من المشاركين ليست طوعية أو إيثارية ولكنها شرط للحصول على تعويض من المجمع مقابل خسائر محددة. قد يُطلب من المشارك أيضاً دفع المزيد من المساهمات في حالة حدوث عجز في الاكتتاب في المجمع ، وعادةً ما يتم استخدام حقوق المساهمين في مشغل التكافل لتوسيع قروض خالية من الفائدة لمواجهة أي عجز في الاكتتاب. علاوة على ذلك ، قد يتنازل مشغلو التكافل عن أجزاء كبيرة من التأمين لشركات إعادة التأمين التقليدية (آرتشر ، كريم ، ونيهاوس 2009).

ملحق ١ - شركة مساهمة وشركة تبادل للتأمين والتكافل: تخصيص المخاطر بحسب نوع العمليات

افامة	مخاطر الاكتتاب	خطر النفقات	المخاطر التشغيلية	مخاطر الاستثمار
شركة مساهمة	الأسهم	الأسهم	الأسهم	الأسهم
شركة تأمين متبادلة	حملة الوثائق	حملة الوثائق	حملة الوثائق	حملة الوثائق
التكافل الهجين	المشاركين	الأسهم	الأسهم	أصحاب الأسهم لصندوق المشغل والمشاركين لصناديق المشاركين

المصدر: قاسم (2012). تم تعديل الجدول من الأصل المؤلف.

تنطبق القيود الشرعية على استثمارات صناديق التكافل ، والتي تستخدم عادة في حقوق الاستثمار في الأسهم والصكوك والعقارات وتقاسم الربح مع البنوك الإسلامية. هيكل التكافل الهجين هو انحراف عن التبادلية الزرقاء الحقيقية ، وبالتالي ، يخلق مضاعفات إضافية. على سبيل المثال ، من المفترض أن يقف رأس مال مشغل التكافل وراء أموال المخاطرة لدى المشاركين لأسباب تنظيمية ، ولكن لا يمكن لمشغل التكافل أن يكسب صراحةً ثمن هذا الدعم الرأسمالي لأن ذلك يعتبر ربا.

وفقاً لأحد تقارير الصناعة ،

يقدر إجمالي مساهمات التكافل الإجمالية العالمية بمبلغ 11 مليار دولار أمريكي في عام 2012 (من 9.4 مليار دولار أمريكي في عام 2011). تمثل التعاونيات السعودية 51 في المائة تقريباً من المساهمات العالمية. وقد تباطأ النمو على أساس سنوي من معدل النمو السنوي المركب لعام 2007-11 (معدل النمو السنوي المركب) بنسبة 22٪ إلى معدل نمو أكثر استدامة بنسبة 16٪. (EY 2013b)

المشتقات، يظل استخدام المشتقات المالية ، لا سيما تداولها الثانوي ، مجالاً يثير الكثير من الجدل في مجال

التمويل الإسلامي. بعض أسباب الحاجة إلى المشتقات تبدو واضحة (على سبيل المثال ، للتعامل مع مخاطر صرف العملات الأجنبية). ومع ذلك ، يجد النقاد أن هناك أسباباً أخرى غير مقنعة ، على سبيل المثال ، تضمين الفائدة (المرتبطة بمعيار سعر الفائدة التقليدي) في مبيعات الائتمان ، مما يجعله يحقق الربح بدلاً من الفائدة ، ثم يحتاج إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة. أسباب الجدل حول التجارة الثانوية تشمل الافتقار إلى الأصول الحقيقية الأساسية والتسوية النقدية ، والمشاكل الحقيقية والمتصورة مع المضاربة. على الرغم من أن تداول المشتقات في السوق الثانوية قد تم تقييده حتى الآن في التمويل الإسلامي ، إلا أن المشتقات التي لا تحتاج إلى وصفة طبية للتحوط تحقق مكاسب.

غالباً ما يتم إنشاء هياكل المشتقات في التمويل الإسلامي من مزيج من مبيعات الائتمان الاصطناعية والشركات الأحادية. على سبيل المثال ، يتم إنشاء "مقايضة معدل الربح" عندما يقوم الطرفان بتبادل مدفوعات الفائدة الثابتة ومعدل الفائدة العائم بفاعلية ، بينما يبدو أنهما يشتران ويبيعان سلعة على معدلات ربح ثابتة وعائمة ، مع عنصر "الربح" من السعر العائم الذي تم قياسه إلى سعر فائدة تقليدي. يمكن أيضاً تنظيم مبادلة معدل الربح كسلسلة من الوعود حيث يتعهد الطرفان بمبادلة مدفوعات سعر الفائدة الثابتة والعائمة في وقت محدد في المستقبل. وبالمثل ، في مبادلة العملات ، يتم استخدام عقدين لبيع سلعة لتوليد التدفقات النقدية المقابلة بعملة متقابلة مع فترات الاستحقاق المرغوبة من قبل الأطراف المتعاقدة.

تم تصميم مقايضة العائد الإجمالية التي تستخدم عقد المزدوج ، والذي يقايض عائدات محفظة أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية مع تلك الموجودة في مؤشر معين أو محفظة استثمارية مرجعية يمكن أن تحتوي على شركات تقليدية غير شريعة. الأصول المتوافقة. وقد انتقد الباحث الشرعي يوسف ديلورنزو (2007) هذا الهيكل في المقام الأول على أساس أن العائدات من المحفظة البديلة ليست مستمدة من أنشطة مقبولة دينياً.

يقول إقبال ، وكونييافا ، ودوسوكي (2012): "في حين أن عثمانى ، وأكاديمية فقه منظمة المؤتمر الإسلامي ، ودي لورنزو وكامالي لم يميزوا بين خيار يتم تداوله بشكل مستقل وخيار مضمن ، يبدو أن اختلاق إلغاري تماشياً مع موافقة عربون من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) (ص 17). ويواصلون ذكر دعمهم لـ "الرأي القائل بأنه عندما يكون الخيار قائماً بذاته ويمكن المتاجرة به بشكل مستقل ، فإن القسط المدفوع مقابله غير مسموح به ؛ ومع ذلك ، عندما يكون الخيار مضمناً في معاملة أكبر ، فهو مشابه لـ urbun ، ويتم دفع رسوم عليه ، فإن هذا الأمر مسموح به" (ص 17).

في مارس 2010 ، أصدرت الرابطة الدولية للمشتقات والمشتقات (ISDA) والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) اتفاقية ISDA / IIFM (أي التحوط) لتوحيد معاملات المشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعتبر هذه الخطوة أول وثيقة موحدة عالمياً لمنتجات التحوط الإسلامية التي يتم التفاوض عليها من قبل القطاع الخاص ، ولكن من غير المعروف أنها اكتسبت قوة دفع كبيرة في السوق حتى الآن.

التمويل الأصغر. بالنظر إلى تأكيد الإسلام على العدالة وإعادة التوزيع ، فمن المتوقع أن يكون للتمويل الإسلامي صلة طبيعية بمبادرات الحد من الفقر من خلال التمويل الأصغر. تم تقديم التمويل الأصغر المنظم مؤسساً في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والصيرفة التجارية الإسلامية في نفس الوقت تقريباً. تأسس أول بنك تجاري إسلامي ، بنك دبي الإسلامي ، في عام 1975 ، وبدأ المشروع البحثي الذي أدى إلى إنشاء بنك غرامين في بنغلاديش في عام 1976. ولا يستهدف القطاع المصرفي التجاري الإسلامي في المقام الأول الشرائح الأفقر من المجتمع.

وكما هو الحال في بقية التمويل الإسلامي ، يستخدم التمويل الأصغر الإسلامي أيضاً عقود الترشيح والوعود بجعل التمويل الأصغر متوافقاً مع الشريعة الإسلامية ، ويُعد بيع الثقة (المرابحة) طريقة التمويل المفضلة (الزغبى والطرازي 2013). حدد عبيد الله وخان (2008) أربعة نماذج للتمويل الأصغر تم استخدامها من قبل مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج بنك غرامين ، ومصارف القرى ، ومجموعات المساعدة الذاتية ، والاتحادات الائتمانية.

كما أن التمويل الأصغر الإسلامي يتجمع جغرافياً. ووفقاً للزغبى وترازي (2013) ، فإن 80٪ من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي يعيشون في إندونيسيا وبنجلاديش والسودان. إن قابلية الوصول إلى التمويل الأصغر الإسلامي منخفضة بالمقارنة مع التمويل الأصغر التقليدي (في الوقت الحالي ، هو حوالي 1٪ من التمويل الأصغر التقليدي). مثال على التمويل الأصغر الإسلامي هو الإخوة (الإخوان) في باكستان ، وهي مبادرة غير هادفة للربح أطلقت في عام 2001. تستند أخوات على التقاليد الإسلامية في استخدام التبرعات الخيرية (الصدقة) والقروض بدون فوائد (غرض حسن) مساعدة المحتاجين. وقد قامت "أخوات" بدمج العديد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من حركات التمويل الأصغر التقليدية من جميع أنحاء العالم أيضاً. "17 يعتمد إطار عمل أخوات على توفير

قروض بدون فائدة ، واستخدام المؤسسات الدينية لتوزيع القروض ، والمتطوعين ، والنمو من تبرعات المقترضين الذين تمكنوا من تسوية قروضهم. من البداية المتواضعة ، برزت "أخوات" كقصة نجاح في توسيع الائتمان للشركات الصغيرة التي كانت مستبعدة في السابق من النظام التقليدي. على الرغم من أن البحوث التجريبية المحدودة أجريت في تأثيرها الاجتماعي ، فإن الأخوات ينظر إليها على أنها حالة استثنائية للتمويل الإسلامي الحقيقي ، حيث أن كل من الوسائل والغايات خالية من الانتقادات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي بشكل عام. ومن المفارقات ، أن شركة الأخوات قد بدأت بشكل مستقل عن صناعة التمويل الإسلامي. حتى الآن ، لا تستخدم الزخارف الرسمية لهذه الصناعة ، مثل هيئة الرقابة الشرعية.

من الجدير بالذكر أن التمويل الأصغر نفسه قد تعرض للتدقيق النقدي. على سبيل المثال ، يجادل باتمان (2010) بأن التمويل الأصغر يمكن أن يبرز مبادئ الفقر. وباستثناء القروض الخالية من الفائدة ، فإن التمويل الأصغر الإسلامي عرضة لانتقادات مماثلة.

القضايا التنظيمية

كيف يتم تطبيق المحظورات الإسلامية ضد الربا والغرر المفرط من خلال عقود الترشيح والوعود التي تطرح تحديات تنظيمية جديدة. أحد التحديات الرئيسية للتمويل الإسلامي هو أنه يجلس بشكل غير مريح في إطار هيكل تنظيمي كان مخصصاً في المقام الأول للتمويل التقليدي. ولهذا السبب ، قد تكون الأدوات المالية الإسلامية ، ولا سيما الأدوات المصرفية التجارية ، مماثلة من حيث الجوهر لنظيراتها التقليدية. ومع ذلك ، فإن بعض خصائص التمويل الإسلامي تثير قضايا تنظيمية إضافية. سنتقصر المناقشة في هذا القسم على هذه المشكلات.

يسلط الضوء على هذا القسم على النحو التالي:

- إن التمويل الإسلامي ، بوجه عام ، والأعمال المصرفية التجارية ، على وجه الخصوص ، هو ريبط مربوط في الفتحه المستديرة للإطار القانوني والتنظيمي المخصص للتمويل التقليدي ، لا سيما الخدمات المصرفية التجارية التقليدية.
- فيما يتعلق بإدارة المخاطر ، هناك مخاطر خاصة بالتمويل الإسلامي هي مخاطر الشريعة والمخاطر التجارية للمشردين.
- لا يحتوي التمويل الإسلامي على مجموعة واحدة من معايير الشريعة المقبولة عالمياً

تنظيم التمويل الإسلامي

ويركز الكتاب التنظيمي حول التمويل الإسلامي على الأعمال المصرفية التجارية الإسلامية ، التي تعد أيضاً أكبر شريحة في التمويل الإسلامي. التركيز الثانوي على التكافل بالنظر إلى متطلباته الخاصة. تولد مخططات الاستثمار الجماعي التي يتم اتباعها في التمويل الإسلامي عدداً أقل من القضايا التنظيمية لأن معظمها تتلاءم مع الهيكل التنظيمي ذي الصلة بسهولة نسبية.

تنظيم التمويل الإسلامي يختلف بين البلدان. لدى ماليزيا تشريعات بشأن التمويل الإسلامي ، وقامت بإنشاء مجالس شرعية مركزية في لجنة البنوك المركزية والأوراق المالية ، واهتمت بشدة بتطوير التمويل الإسلامي. في بلدان أخرى ، مثل المملكة المتحدة ، يقع المصرف المتوافق مع الشريعة في ظل نفس النظام الإشرافي الذي تتبعه البنوك التقليدية. لقد ضمن المنظمون في المملكة المتحدة نظاماً ضريبياً محايداً للتمويل الإسلامي يتكون من "لا عوائق" ، ولكن ليس هناك أي تفضيلات خاصة" (Ainley ، Mashayekhi ، Hicks ، Rahman) ، و Ravalia 2007 ، الصفحة (11).

إن الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية ، من الناحية النظرية ، لا تستند إلى قروض نقدية قائمة على الفائدة. تخلق هذه الخاصية تحدياً - على جانبي الأصول والخصوم - لأي إطار قانوني وتنظيمي تم تطويره أساساً للمصارف التقليدية القائمة على القروض النقدية التي تحمل فوائد. وهذا يساعد على تفسير الاعتماد على نطاق واسع في التمويل الإسلامي على أساس الواقع القائم على الديون

الأدوات التي تتضمن الفائدة على جانبي المسؤولية والأصول ، على الرغم من التفضيل النظري لترتيبات تقاسم الأرباح.

أما في جانب المسؤولية ، فمن المفترض أن تكون حسابات الاستثمار الإسلامي مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية ، ولكن لأنها تعمل ضمن إطار العمل المصرفي التجاري ، فإنها تصبح مثل الودائع التقليدية التي تمثل قروضا تحمل فوائد. وبالمثل ، من ناحية الأصول ، يعتمد التمويل الإسلامي إلى حد كبير على مبيعات وإيجارات الائتمان. هذه الأشكال تشبه أيضاً الديون التي تحمل فائدة. من المشكلات الشائعة للمصارف الإسلامية أنها لا تستطيع الاحتفاظ بأوراق الدين التقليدية للوفاء بالمتطلبات التنظيمية التحوطية. في يناير / كانون الثاني 2013 ، اعترفت مجموعة المحافظين ورؤساء الإشراف في لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي على ذلك بأنه "عائق لا يمكن التغلب عليه" (Thomas 2009). وقد تم إخطار المشرفين الوطنيين بممارسة سلطتهم التقديرية في تحديد المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، وخاصة الصكوك ، كأصول سائلة عالية الجودة مؤهلة لتلبية متطلبات السيولة في بازل 3. تعاني عمليات التكافل من معضلة مماثلة. ضمن الهيكل الهجين العام حيث يتم إرفاق أموال المخاطر المشتركة تعاقدياً مع شركة ذات مسؤولية محدودة ، تقدم الشركة التي تدير صناديق التكافل دعماً رأسمالياً إلى صناديق التكافل من خلال قرض بدون فائدة لتلبية متطلبات الملاءة التنظيمية

إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية التي تنتمي إلى التمويل الإسلامي هي مخاطر الشريعة والمخاطر التجارية المهجورة.

مخاطر الشريعة.

يمكن أن يأخذ خطر الشريعة أكثر من نموذج واحد. على سبيل المثال ، إذا تم النظر إلى الهياكل المالية التي تم تسويقها على أنها متوافقة مع الشريعة باعتبارها غير متوافقة ، فقد تفقد قدرتها على البقاء. إن نقد 2007 للهياكل صكوك من قبل عثمانى (2007) أثرت على سوق الصكوك. وفي شكل آخر من أشكال المخاطر الشرعية ، إذا وجد أن المنتج غير متوافق ، فقد يتعين إخراجه من السوق وأي ربح توجهه إلى مؤسسة خيرية.

يقول بالز (2008) أنه نظرًا لأن القانون الذي يحكم في غالب الأحيان معاملات التمويل الإسلامي يميل إلى أن يكون قانوناً للأرض بدلاً من قانون الشريعة ، فإن الإشارة إلى الشريعة في المستندات القانونية يمكن أن تكون مصدرًا لعدم اليقين القانوني. في بعض قضايا المحاكم الإنجليزية ، تم رفض الشريعة باعتبارها القانون الحاكم لعقد ما. في حالة شركة Beximco Pharmaceuticals Ltd. ضد مصرف البحرين الشامل ، ينص العقد المذكور على أنه "رهنًا بمبادئ الشريعة المجيدة ، تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقا لقوانين إنجلترا". 18 في أثناء المحاكمة ، أشار القاضي ، أثناء تناوله لمسألة القانون الواجب التطبيق ، إلى القانون المنطبق على الالتزامات التعاقدية لعام 1980 ،

Beximco Pharmaceuticals Ltd. v. Shamil Bank of Bahrain, England and Wales Court (18) of Appeal, Civ 19, Case No. A3 / 2003/1952 (2004): www.bailii.org/ew/cases/EWCA/Civ/2004/19.html.

تُعرف أيضًا باتفاقية روما ، وذكرت أن الاتفاقية تنص على اختيار قانون البلد فقط ، ولا تنص على اختيار قانون نظام غير وطني مثل قانون الشريعة. ورأت المحكمة أن العقد يمكن أن يكون له قانون واحد فقط وأن الأطراف في العقد يمكن أن توافق فقط على اعتماد قانون البلد باعتباره القانون المنظم للعقد. لذلك ، وفقاً للقانون الإنجليزي ، لأن الشريعة هي نظام قانوني غير وطني ، لا يمكن أن يكون القانون الحاكم للعقد.

كانت حجة بديلة لمحكمة الاستئناف الإنجليزية هي أنه مع كون القانون الإنجليزي هو القانون المنظم للعقد ، يمكن إدراج مبادئ الشريعة العامة كشرط للعقد. تم رفض هذه الحجة أيضاً. يجد القاضي بوتر أن محاولة دمج "مبادئ الشريعة المجيدة" بالغة الإشارة إلى أن تكون مبهمة للغاية بحيث لا تكون فعالة. وقال ،

لا تتضمن الإشارة العامة لمبادئ الشريعة في هذه الحالة أي إشارة إلى ، أو تحديد ، جوانب الشريعة التي يُقصد إدراجها في العقد ، ناهيك عن الشروط التي يتم تأطيرها بها. من الواضح أنه لا يكفي أن يدعي المتهمون أن القواعد الأساسية للشريعة المطبقة في هذه الحالة ليست مثيرة للجدل. هذه "القواعد الأساسية" لا يشار إليها ولا يتم تحديدها. وبالتالي ، فإن الإشارة إلى "مبادئ ... الشريعة" تقف غير مؤهلة كإشارة إلى جسم الشريعة بشكل عام. على هذا النحو ، هم حتماً مقيمون في اختيار القانون الانكليزي كقانون العقد ويجعل المادة متناقضة ذاتياً ، وبالتالي ، لا معنى لها. (Beximco v. Shamil Bank 2004)

توضح هذه الحالة أن الإشارات العامة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لن يتم الاحتفاظ بها ، على الأقل من قبل المحاكم الإنجليزية. وتتفاقم المشكلة بسبب اختلاف آراء العلماء فيما يتعلق بالمبادئ المعنية. حول هذه القضية ، أدلى اللورد جاستس بوتر التعليق التالي:

أخيراً ، فيما يتعلق بـ "مبادئ ... الشريعة" ، فقد كان من بين كلاً من الخبراء أنه كان هناك بالفعل مناطق ذات جدل كبير وصعوبة لا تنشأ فقط من الحاجة إلى الترجمة إلى مقترحات لنصوص القانون الحديث. التي وضعت منذ قرون كمذونات دينية وأخلاقية ، ولكن بسبب وجود مجموعة متنوعة من مدارس الفكر التي قد تضطر المحكمة إلى الاهتمام بها في أي قضية معينة قبل التوصل إلى استنتاج بشأن المبدأ أو القاعدة في النزاع. (Beximco v. Shamil Bank 2004)

وبينما أشار إلى أن هناك ميل إلى تفضيل دعوى قضائية كوسيلة لحل النزاعات في التمويل الإسلامي ، يجادل لورانس ومورتون وخان (2013) لصالح التحكيم في معاملات التمويل الإسلامي. ويقولون ان

نظراً للخلفيات المتنوعة للأطراف المعنية ، والطبيعة المتخصصة للاتفاقيات والتنوع المحتمل في الاختصاصات القانونية ، قد تكون هناك فوائد كبيرة في وجود منصة مشتركة موثوقة لحل النزاعات عند نشوبها بطريقة يسترشد بها الشريعة في سياق تجاري حديث.

في الواقع ، تعتمد العديد من دول الشرق الأوسط القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لقانون التحكيم الخاص بها ، والتوقيع على اتفاقية نيويورك (أي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها) وإنشاء مراكز تحكيم محلية في المنطقة.

المخاطر التجارية النازحة. على الرغم من أن الغرض من حسابات الاستثمار هو تقاسم الأرباح ، فقد لا تتمكن البنوك الإسلامية من تمرير خسارة أو تقديم عائد أقل من منافسة لأصحاب حسابات الاستثمار بسبب الأسباب التجارية أو التنظيمية. حالات حامل استثمار إسلامي يتم تمريرها خسارة واضحة بسبب غيابهم. ومعنى ذلك أن رأس مال المساهمين يحمل مخاطر تحمل رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية. تُعرف هذه القضية باسم "المخاطر التجارية النازحة" في الأعمال المصرفية الإسلامية. ولذلك ، قد يتطلب المنظمون الحذرون من البنوك الإسلامية بناء احتياطات والحفاظ على رأس مال معين لتغطية المخاطر التجارية النازحة.

اساسيات الحسابات

إن تطبيق معايير المحاسبة التقليدية على التمويل الإسلامي يدخل في القضايا الرئيسية المتعلقة بـ (1) القيمة الزمنية للنقود و (2) وضع الجوهر على الشكل. على سبيل المثال ، تطبيق معايير المحاسبة التقليدية على نتائج تمويل المراجعة في الهيكل الذي يتم تسجيله كقرض (بدلاً من بيع) مع فائدة (بدلاً من الأرباح). أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبة المالية (FASTs) للتمويل الإسلامي.

معايير الشريعة

على الرغم من معايير الشريعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، هناك اختلافات كبيرة في التفسيرات والممارسات ، ليس فقط فيما بين السلطات القضائية ولكن أيضاً داخل الولايات. اختلافات في الرأي في تفسير نقطة القانون أمر لا مفر منه ، وبالتأكيد لا يقتصر على الفقه الإسلامي. غير أن هذه الاختلافات تخلق صعوبات للممارسين الذين يريدون معايير الشريعة العالمية التي يمكن استخدامها لإنشاء منتجات وخدمات ينظر إليها عالمياً على أنها متوافقة مع الشريعة (Oxford Business Group 2013). في مناقشة عدم وجود معايير الشريعة العالمية ، يتم تسليط الضوء على الاختلافات بين ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل متكرر. والاختلاف الرئيسي هو أنه في ماليزيا ، يعتبر التمويل القائم على البيع الائتماني مع إعادة الشراء الفورية بين نفس الأطراف (بيع عينه) وبيع الديون (بيع الداين) مقبولاً ، ولكن في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فهي ليست كذلك. لاحظ Rosly و Sanusi (1999) أن معظم السندات الإسلامية الصادرة عن شركات ماليزية اليوم قد تم هيكلتها بشكل كبير باستخدام مبيعات الائتمان مع إعادة الشراء الفوري وبيع الديون ؛ وبالتالي ، فإن هذه الهياكل "أقل قبولاً من بعض المستثمرين في الشرق الأوسط" (ص 1).

وتشمل الاختلافات الأخرى استخدام نموذج إدارة الاستثمار (المضاربة) للاكتتاب في التكافل.

لم تطبق ماليزيا فحص النسبة المالية (على سبيل المثال ، لمستويات الدين) مع تحديد الأسهم المسموح بها (لجنة الأوراق المالية في ماليزيا 2013 تحديث) - وهي ممارسة تتغير وتتقارب مع الاتجاهات الدولية ("قواعد الشريعة الماليزية تقطع 20% من تجمع الأسهم" 2014) .

مسألة ما إذا كانت معايير الشريعة العالمية مجدية أو حتى مرغوبة هي مسألة نقاش. غالباً ما يتم التفاوض عن نقطة أساسية في المناقشات حول الافتقار إلى معايير الشريعة العالمية: وتتعلق الاختلافات في الشريعة إلى حد كبير بالدين ومشتقاته. من غير المرجح أن تعتبر ترتيبات تقاسم الأرباح في الشركات المسؤولة اجتماعياً مثيرة للجدل في أي مكان.

